

تعديلات تشريعية في قانون التأمينات تثير الجدل



الخميس 12 سبتمبر 2013 12:09 م

فوجئ العاملون بالتأمينات الاجتماعية بقرار مفاجئ بإلغاء قانون التأمين الاجتماعي رقم 135 لسنة 2010 والذي كان مقررا أن يطبق في بداية عام 2011 ولكنه تم تأجيل تنفيذه أكثر من مرة لحين مناقشته في مجلس النواب الذي كان مقررا الدعوة لانتخابه قبل الانقلاب

و قالت مصادر مطلعة إن المثير للجدل أن المادة 19 من هذا القانون والتي تم تفعيلها دون غيرها تم الغاؤها والتي كانت تسببت في رفع عدد كبير من المعاشات التي كانت أقل من 100 جنيها لتصل إلى 291 جنيها بحد أدنى مما أثار مخاوف وتكهنات شبه مؤكدة بإلغاء تلك الزيادات

وتشمل التعديلات التشريعية عدم السماح بالتسوية المبكرة للمعاش والتي كان يلجأ إليها عدد كبير من المواطنين الذين يعملون في مهن معينة
رصد